

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٨٢٨ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، التي طلب فيها المجلس إلى أن أقدم تقريرا كل ٦٠ يوما عقب اعتماد ذلك القرار عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعملياتها، والعملية السياسية، والحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، وامتنال جميع الأطراف لالتزاماتها الدولية. ويغطي التقرير شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

ثانيا - نشر العملية

٢ - في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بلغ مجموع قوام العملية من الأفراد العسكريين ١٢ ٥٤١ فردا، بمن فيهم ٨٩٣ فردا عسكريا، و ٣٨٧ ضابط أركان، و ١٨١ مراقبا عسكريا، و ٨٠ ضابط اتصال. ويمثل هذا الرقم ١٣,٦٤ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١٩ ٥٥٥ فردا. ويعزى التوسع الذي شهده العنصر العسكري للعملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى وصول كتيبة مشاة، ووحدة لوجستيات متعددة المهام، وسرية نقل، وسرية استطلاع كلها من إثيوبيا، وسرية هندسية من باكستان.

٣ - وبلغ قوام أفراد شرطة العملية ٦٣٩ ٢ فردا (١ ٩٤٠ مستشار شرطة وخمس وحدات شرطة مُشكّلة بما مجموعه ٦٩٩ فردا)، مما يمثل ٤١,٠٢ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٦ ٤٣٢ فردا. وتعزى الزيادة في نشر أفراد الشرطة إلى وصول اثنتين من وحدات الشرطة المشكّلة من نيجيريا، تتألف كل منهما من ١٤٠ فردا، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.



٤ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بلغ عدد الأفراد المدنيين ١٢٩ ٣ فرداً من أصل قوام مآذون به يبلغ ٥٥٧ ٥ فرداً، مما يمثل ٥٦ في المائة من القدرة المآذون بها. ويشمل ذلك ٨٥٥ موظفاً دولياً، و ٢٠١٣ موظفاً وطنياً، و ٢٦١ من متطوعي الأمم المتحدة. وهناك أيضاً ٣١١ موظفاً إضافياً (١٠٣ موظفين دوليين، و ٧١ موظفاً وطنياً، و ١٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة) في طور الاستقدام، و ١٢٠ موظفاً جديداً في طور السفر. وما زالت العملية تواجه تحديات جسيمة في مجال استقدام الموظفين والاحتفاظ بهم بسبب ما ينطوي عليه العمل في دارفور من مخاطر وتهديدات أمنية، بالإضافة إلى ظروف المعيشة والعمل القاسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، غادر العملية ١٥ موظفاً لأسباب تعود إلى الاستقالة، أو إعادة التكليف، أو انتهاء مدة التعيين. وإضافة إلى ذلك، منذ إنشاء البعثة، رفض ١٠٩ من المرشحين المختارين عروض التعيين.

٥ - وقد اكتملت عملية تناوب كتائب المشاة العشر التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان السابقة، التي كانت قد بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ومن المتوخى أن تصل معدات إضافية مملوكة للوحدات تابعة لـ١٥ من تلك الكتائب في الشطر الأول من عام ٢٠٠٩. ولكي تبلغ جميع الكتائب القوام الموحد اللازم في الأمم المتحدة البالغ ٨٠٠ فرداً، وصل مزيد من الأفراد وقت إجراء عملية التناوب، وبلغت ٨ كتائب الآن كامل قوامها. ومن المتوقع أن تبلغ الكتيبتان المتبقيتان الوافدتان من السنغال وجنوب أفريقيا كامل قوامهما في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٩، على التوالي.

٦ - وطراً تحسن كبير على نسق حركة المعدات من الأبيّض وبورتسودان بوصول طائرة من طراز L-100 وطائرة من طراز AN-12 وأخرى من طراز IL-76 في إطار الترتيب الوسيط للدعم الجوي المؤقت، وطائرتان من طراز IL-76 خاصتان بالبعثة وطائرة مستأجرة لأجل طويل. وتقوم هذه الطائرات بعمليات مكثفة لنقل الشحنات حتى يجري فيما بعد توزيعها على الأماكن البعيدة عن طريق البر أو بواسطة طائرات ذات أجنحة دوارة. وهذا الجهد المبذول لإيصال المعدات عن طريق الجو تكمله عمليات بواسطة الطرق والسكك الحديدية وباستخدام عقود للشحن من الباب إلى الباب. ونتيجة لذلك، أحرز تقدم كبير في إيصال المعدات المملوكة للوحدات ومعدات الأمم المتحدة إلى مختلف المواقع داخل منطقة البعثة.

٧ - وكانت مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى نقل شحنة ضخمة جواً من رواندا في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ دون تكبيد الأمم المتحدة أي تكاليف موضع ترحيب، حيث ساعدت في كفاءة إيصال مركبات لوجستيات ثقيلة كانت الوحدة الرواندية التابعة للعملية في مسيس الحاجة إليها. وبفضل هذه المعدات، تمكنت الوحدة من إتمام المهمة الحيوية

التمثلة في نقل قطع أخرى من المعدات في المنطقة. ونظرا لعدم وجود طرق جيدة توصل إلى دارفور، فإني أشجع الدول الأعضاء الأخرى على السير على منوال هذه المبادرة الداعمة لكفالة النقل الجوي للمعدات الاستراتيجية والعاجلة المملوكة للوحدات.

٨ - وبفضل نشر الوحدات الهندسية العسكرية، وتوظيف مستخدمين محليين كانوا يعملون لدى مقاول اللوجستيات السابق، شركة المحيط الهادئ للعمارة والهندسة (PAE)، والاستعانة بمتعاقدين محليين، تعززت القدرة الهندسية للعملية إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، تتعاون العملية المختلطة حاليا مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن مذكرة تفاهم لتوطيد قدرة العملية في مجال بناء مراكز الخفارة بالمجتمعات المحلية.

٩ - ورغم وصول القوات والوحدات التمكينية الإضافية، كان الأثر الفعلي لعمليات البعثة محدودا من جراء القيود اللوجستية، وعدم كفاية الإمدادات من المعدات الحيوية، واستمرار غياب الوحدات التمكينية العسكرية الأساسية مثل وحدات النقل المتوسطة، ووحدة للاستطلاع الجوي، ومستشفى من المستوى الثاني، و ١٨ طائرة هليكوبتر متوسطة للخدمات. وفي هذا السياق، يمثل عرض إثيوبيا توفير خمس طائرات عمودية ميدانية تطورا محمودا.

١٠ - ومن المجالات التي تثير القلق بوجه خاص ما يتعلق بمدى استعداد البلدان المساهمة بقوات وبوحدات الشرطة لنشر الأفراد. فهناك طائفة عريضة من المعدات المملوكة للوحدات التي ما زال يتعين على عدد من هذه البلدان أن توفرها. وعلاوة على ذلك، تدعو الحاجة إلى تدريب الأفراد وإعدادهم بشكل كاف قبل إجراء النشر، كما يجب توفير ما يلزم من القدرات والنظم والمواد لتعهد المعدات المملوكة للوحدات في دارفور وكفالة بقائها في حالة تشغيل تامة ضمناً للاكتفاء الذاتي للوحدات. وفي هذا الصدد، تشير حالة صيانة ناقلات الجنود المصفحة من المعدات المملوكة للوحدات للقلق بوجه خاص، وباتت الحاجة تدعو إلى تحسينها ضمناً لسرعة حركة قوات البعثة الرادعة.

١١ - أما البلدان المساهمة بقوات التي تتأهب حاليا للنشر أو هي في طور نشر وحدات أو معدات مملوكة للوحدات إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فهي إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وتايلند، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والسنغال، ومصر، ونيبال، ونيجيريا. والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة التي من المتوقع أن تنشر وحدات شرطة مشكّلة إلى البعثة هي الأردن، وإندونيسيا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، والكونغو، ومصر، ونيجيريا. وسيتيح نشر هذا الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة تزويد العملية المختلطة بما يلزم من قدرات عملية لتنفيذ ولاية

البعثة تنفيذًا فعالاً. وإنني حريص بوجه خاص على النشر المبكر لكثائب المشاة من بور كينا فاسو، وإثيوبيا، والسنغال، وجمهورية ترازيا المتحدة، وتايلند، حيث ستشكل في مجموعها زيادة كبيرة في قوام البعثة من القوات، وفي قدرتها على تأمين الحماية، وقدرتها على إنجاز مهامها الأساسية بموجب ولايتها. وعليه، أدعو تلك البلدان إلى اتخاذ خطوات فورية لتعجيل نشر تلك الكثائب، وقد أوعزت إلى إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني بالأمانة العامة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتيسير الأعمال التحضيرية السابقة للنشر التي تقوم بها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة.

١٢ - وتحتاج العديد من البلدان المساهمة بالقوات وبالشرطة إلى مساعدة الجهات المانحة لشراء المعدات اللازمة لتسريع انتشار تلك القوات. لذا فإنني أناشد الدول الأعضاء بقوة أن تقدم الدعم اللازم لنشر هذه الوحدات.

١٣ - ومثلما أكدت في تقريرتي السابق، فإن نشر موظفي العملية المختلطة والمعدات المملوكة للوحدات عملية معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، ويزيد من تعقيدها حالة انعدام الأمن والاضطراب السياسي اللذين تشهدهما دارفور. وإذا تعمل الدول المساهمة بقوات وبوحدات الشرطة كي تضمن حصول عسكريها ورجال شرطتها على التدريب والمعدات الملائمة للمساهمة بفعالية فيما تقوم به العملية المختلطة من عمليات، لا بد لهذه البلدان من أن تعمل أيضاً لكفالة وصول هذه القوات والمعدات المملوكة لها إلى منطقة البعثة بأقل قدر ممكن من التأخير. وتواصل الأمانة العامة التشديد على هذه المسألة في حوارها مع البلدان المساهمة بالقوات وبوحدات الشرطة باعتبارها مسألة ذات أولوية.

١٤ - وإقراراً بالحاجة إلى تعزيز الدعم اللوجستي للبعثة من خارج منطقتها، افتتحت العملية المختلطة مكتب اتصال في عنيتي، أوغندا في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأود أن أشكر حكومة أوغندا على ما قدمته من دعم للعملية المختلطة. وسوف يتيح هذا المكتب إجراء توسيع كبير في البنية التحتية/الهيكلة اللوجستي للعملية المختلطة، وسوف يساهم في تسهيل تنفيذ الولاية الموكلة إليها.

اللجنة الثلاثية المعنية بانتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

١٥ - عقدت اللجنة الثلاثية المعنية بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اجتماعها التشاوري الدوري الثالث بأديس أبابا، في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتتألف هذه اللجنة من ممثلين عن حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتم خلال الاجتماع توقيع مذكرة تفاهم بشأن العمليات الجوية، سوف تتيح للعملية المختلطة

استخدام البنى التحتية للمطارات السودانية بقدر أكبر من الفعالية لتسريع عملية الانتشار. واتفق بصورة خاصة على السماح للعملية المختلطة بتسيير ثلاث رحلات أسبوعياً لطائرتها من طراز IL 76 إلى المطار المشيد حديثاً في الجينية. وعلاوة على ذلك، جرى تأكيد اتفاق يتيح للعملية المختلطة القيام بعمليات جوية على مدار الساعة كل أيام الأسبوع من مطارات دارفور الرئيسية الثلاثة، وسوف يتواءم تنفيذ هذا الاتفاق مع تحديث المرافق. وسوف تسعى العملية المختلطة، من جهتها، إلى تعجيل عملها المتصل بإعادة تأهيل المطارات الثلاثة الرئيسية في دارفور بما يكفل سلامة العمليات الجوية واستدامتها.

١٦ - وخلال الاجتماع طلبت حكومة السودان إلى العملية المختلطة الإسراع ببناء قدرة الشرطة السودانية كي تتمكن من تلبية الاحتياجات الأمنية على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، أعادت الحكومة تأكيد التزامها بحماية الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف العاملة في الميدان الإنساني. ووافقت الحكومة أيضاً على طلب العملية المختلطة توسيع نطاق الحماية التي توفرها الشرطة السودانية ليشمل معسكرات العملية المختلطة في الفاشر ونيالا والجينية.

١٧ - وفيما يتعلق بشبكة الأمم المتحدة للبحث الإذاعي في دارفور، تلقت البعثة موافقة شفهية أولية على تخصيص موجة تضمين تردددي معينة بانتظار صدور الترخيص النهائي. وقُدمت في ٢١ كانون الثاني/يناير مذكرة شفوية إلى حكومة السودان تتضمن طلباً رسمياً للحصول على ترخيص بالبحث لإذاعة العملية المختلطة، وأُرفقت المذكرة بجميع الوثائق التقنية المطلوبة، ولم يصدر عن حكومة السودان أي رد بعد. وبما أن هذه العملية قد تستغرق وقتاً طويلاً فسوف تتم متابعتها على مستوى اللجنة الثلاثية لضمان تسويتها بسرعة.

١٨ - قد أشار كل من حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى ما أحرز من تقدم خلال الأشهر الأخيرة على صعيد تيسير انتشار العملية المختلطة وما تضرع به من عمليات، وأقروا بالدور الإيجابي للجنة الثلاثية في هذا الشأن. واتفق على أن يُعقد الاجتماع القادم للجنة بالخرطوم خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

ثالثاً - عمليات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

١٩ - ما زال المستوى الأمني في دارفور يراوح عند الدرجة الرابعة. فبالإضافة إلى الحالة المضطربة والمتقلبة في دارفور، تواصل النشاط الإجرامي الذي استهدف موظفي العملية المختلطة وأماكن عملها خلال الفترة التي يشملها التقرير وشكّل أكبر التهديدات المباشرة للعملية المختلطة وللمجتمع الإنساني العامل في دارفور.

٢٠ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، وضعت العملية المختلطة تدابير تخفيفية كان الهدف منها هو الحد من انتشار اختطاف العربات التابعة للعملية. وشملت هذه التدابير تكوين فريق للتحقيق في حوادث اختطاف السيارات في الفاشر، ووضع خطط لتكوين أفرقة تحقيق مماثلة في قطاعات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ أوائل كانون الأول/ديسمبر، تقوم وحدة الشرطة المشكّلة الإندونيسية بدوريات يومية في محيط أماكن عمل العملية المختلطة بالفاشر وفي المناطق الاستراتيجية من البلدة. كما يجري تعزيز التدابير الأمنية للمعسكرات الرئيسية بالفاشر والجنينة ونيالا.

٢١ - غير أن حوادث اختطاف السيارات قد سجلت زيادة ملموسة في شمال دارفور، لا سيما في الفاشر. كما سُجل عدد من التطورات المثيرة للقلق. فقد توفي أحد موظفي العملية المختلطة متأثراً بجراحه إثر اختطاف سيارته بسوق الفاشر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وأصيب موظف آخر من موظفي العملية المختلطة بجروح بعد إطلاق النار عليه في ٣١ كانون الثاني/يناير خلال محاولة لاختطاف سيارته خارج منزل في الجنينة، غرب دارفور. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أقيمت عبوة متفجرة داخل منزل أحد موظفي العملية المختلطة بنيالا وأسفرت عن جرح أحد ضباط الشرطة في العملية المختلطة. والواقع أن مرتكبي هذه الحوادث أصبحوا أكثر جرأة على ما يبدو، إذ أنهم يستهدفون العملية المختلطة على مقربة من أماكن عملها ومن منازل موظفيها.

٢٢ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، أجرى العنصر العسكري للعملية المختلطة ١ ٣٢٥ دورية لبناء الثقة، و ١ ٧٤٨ دورية في القرى، و ٤٧٩ دورية مرافقة، و ٤٢ دورية للتحقيق. وأجرت شرطة العملية المختلطة ٣ ٨٠٦ دوريات داخل مخيمات المشردين داخليا و ١ ٣٣٦ دورية خارج المخيمات.

٢٣ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، ظلت العملية تواجه عوائق حالت دون تنقلها بحرية. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قامت ميليشيات عربية قرب منطقة كلكل (الواقعة على بعد ٣٠ كيلومترا جنوب مهاجرية، جنوب دارفور) بسدّ الطريق أمام دورية تابعة للعملية وطلبت إبلاغها مسبقا بأي دوريات في المنطقة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، رفضت القوات المسلحة السودانية السماح لدورية تابعة للعملية بالدخول إلى أبو سروج (الواقعة على بعد ٣٠ كيلومترا شمال غربي الجنينة، غرب دارفور) ومنعتها من إجراء مهمة تقييم روتينية. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أوقفت دورية لحراسة المياه تابعة للعملية في منطقة شعيرية، جنوب دارفور، عند وصولها إلى نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة السودانية، ولم يُسمح لها بمتابعة طريقها. واهتمها قائد القوات المسلحة السودانية بتزويد

حركة العدل والمساواة بالمعدات والأسلحة. وفي تطور خطير في نفس ذلك اليوم، قام أفراد تابعون للجماعات المعارضة المسلحة التشادية بإيقاف دورية تابعة للعملية في قرية متزولة قرب الجينية، غرب دارفور، وقيل لها إنه يتعين على العملية أن تلتزم إذنا من حكومة السودان للتنقل عبر الإقليم.

٢٤ - وواصلت شرطة العملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير توسيع مبادراتها المتعلقة بخفارة المجتمعات المحلية. وقامت شرطة العملية بتوفير التدريب لمتطوعين في ٦١ مخيما من مخيمات المشردين داخليا في مجالات العنف الجنساني وحقوق الإنسان وحماية الطفل ومبادئ خفارة المجتمعات المحلية. ومن المتوخى الانتهاء من تشييد أو تحديث ما يصل إلى ١٧ مركزا من مجموع ٨٣ مركزا لخفارة المجتمعات المحلية بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩ من أجل تمكين عنصر بالشرطة العملية من الاضطلاع بمهمة خفارة المجتمعات المحلية على أكمل وجه.

٢٥ - وفي نفس الوقت، واصل عنصر الشرطة بالعملية برناجه التدريبي مع حكومة السودان ومع ضباط اتصال الشرطة الذين عينتهم الحركات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت العملية مجموعة من الدورات التدريبية للشرطة السودانية في مجال التحقيقات الجنائية، وإدارة أماكن الجريمة، وخفارة المجتمعات المحلية، والعنف الجنساني، وحقوق الإنسان، وحماية الطفل، واحتجاز المشتبه فيهم ومعاملتهم. وتلقت شرطة الحركات دورات في مجال خفارة المجتمعات المحلية والعنف الجنساني وحقوق الإنسان وحماية الطفل، ودورة خفارة أساسية مدتها ثلاثة أسابيع.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت العملية تتلقى تقارير تتعلق بالانتهاكات والاعتداءات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان. وتمكنت العملية من توثيق ما مجموعه ٣٣ حادثا من حوادث العنف الجنسي والبدني تشمل ٨٣ ضحية، منهم ١٥ قاصرا. وأفادت التقارير بتعرض ٢٠ ضحية إلى الاغتصاب. ولم تبلغ إلى الشرطة السودانية سوى ١٠ حوادث بسبب الخوف من الوصمة الاجتماعية وانعدام الثقة في قدرة السلطات المحلية على التحقيق في الحوادث بفعالية. ومن مجموع ٧٤ جانيا، وُصف ٢٥ منهم بأنهم كانوا يرتدون بزات عسكرية خاصة بالقوات المسلحة السودانية، و ٢١ بأنهم أفراد تابعون لمليشيات مسلحة و ٢٤ كرجال غير معروفين. وأفادت الحكومة بإلقاء القبض على جنديين تابعين للقوات المسلحة السودانية لصلتهم بهذه الجرائم.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت العملية أيضا بتوثيق ٢١ حالة بشأن ادعاءات بوقوع تعذيب وسوء معاملة والتعسف في استعمال القوة، بما في ذلك القوة الفتاكة. ومن

مجموع عشر حوادث تتعلق بالشرطة الاحتياطية المركزية، وقعت تسع في طويلة، شمال دارفور، حيث لا وجود لقوات الشرطة السودانية النظامية.

٢٨ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، اشتركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والعمليّة المختلطة في إصدار تقرير عام عن عمليّة الحكومة السودانية لإنفاذ القانون في مخيم كالمّة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، والتي أدت إلى مقتل ٣٣ مدنيا وجرح ١٠٨ آخرين. وخُصّ التقرير إلى أن استعمال القوة بصورة عشوائية ومفرطة من جانب قوات الأمن التابعة للحكومة السودانية يشكل انتهاكا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولم تعلن اللجنة الحكومية التي أنشئت للتحقيق في الحادث استنتاجاتها حتى الآن. وستواصل العمليّة حضورها على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع في محيط مخيم كالمّة، وكذلك أنشطة الدعوة والدعم التي تضطلع بها في المخيم لمنع انفلات الحالة الأمنية داخل المخيم الذي لا يزال غير مستقر.

٢٩ - وفيما يتعلق بمشاريع الأثر السريع، وُضِعَ ٢٢ مشروعاً جديداً في شمال دارفور، مما يرفع العدد الإجمالي لهذه المشاريع في ولايات دارفور الثلاث إلى ٩٩ مشروعاً. ووقّعت العمليّة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مذكرة تفاهم لتنفيذ مشاريع الأثر السريع باستخدام كتلة التربة المستقرة، وهي مادة بناء بديلة سليمة بيئياً. وستواصل العمليّة المختلطة الترويج لاستخدام التكنولوجيا السليمة بيئياً في دارفور، بالنظر إلى أن التنافس على الموارد الطبيعية المحدودة يشكل أحد الأسباب الرئيسية للتراع. كما شارك عنصر الشؤون المدنية التابع للعمليّة المختلطة في فرقة عمل دارفور المعنية بالتكنولوجيا البيئية لمواصلة دعم تحقيق أهداف حماية البيئة المحليّة.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للعمليّة المختلطة بزيارة ٢٤ قرية للاضطلاع بتقييم عام للإجراءات المتعلقة بالألغام وتلقى أكثر من ٩٠٠٠ شخص التثقيف في مجال مخاطر الألغام. وخلص التقييم إلى أن الذخائر غير المنفجرة لا تزال تشكل تهديداً لسكان دارفور. فقد تسببت حوادث متصلة بهذه الذخيرة في إصابة طفلين بجروح في غوكار، غرب دارفور في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وفي مقتل طفل وجرح اثنين آخرين في كيرا، شمال دارفور؛ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وفي إصابة ثلاثة أشخاص بجروح في طويلة شمال دارفور في ٨ كانون الثاني/يناير.

رابعاً - الحالة الأمنية

٣١ - اتسمت الفترة قيد الاستعراض بتدهور كبير في الحالة الأمنية في جميع أرجاء دارفور. ولم ينفذ وقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس البشير من جانب واحد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في احتتام ملتقى أهل السودان في الخرطوم. وكان من بين الشواغل الكبرى الهجمات العسكرية التي شنتها الحركات المسلحة، ولا سيما حركة العدل والمساواة، والهجمات المضادة التي شنتها القوات المسلحة السودانية والتي شملت استخدام عمليات القصف الجوي. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً قتالا داخل عدة حركات مسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، اجتاحت الاشتباكات القبلية المتعلقة بالموارد الطبيعية جنوب دارفور على نطاق لم يُشهد منذ أوائل عام ٢٠٠٨.

٣٢ - وفي ضوء تصاعد أعمال العنف، أصبحت ضرورة بذل جهود متضافرة سعياً إلى وقف أعمال القتال أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، وظل كبير الوسطاء المشترك يقود جهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع الأطراف في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، ستواصل العملية المختلطة جهودها الرامية إلى رصد الهجمات والإبلاغ عنها والتحقيق فيها بصورة منهجية وفقاً لولايتها. ومن المهم للغاية أن تضمن حكومة السودان والحركات وصول أفرقة الرصد التابعة للعملية المختلطة إلى أي مناطق حيث توجد ادعاءات بوقوع أعمال عنف تمس المدنيين.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوردت الحكومة أن مجموعتين كبيرتين من متمردي حركة العدل والمساواة عبرتا الحدود من تشاد إلى شمال دارفور في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مما حدا بالقوات المسلحة السودانية إلى تعزيز وحداتها والقيام بعمليات قصف جوي لأماكن استراتيجية كان الهدف منها تفادي قيام حركة العدل والمساواة بهجوم في جنوب دارفور ومناطق أخرى.

٣٤ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أُفيد بأن طائرات القوات المسلحة السودانية قصفت برديق (شمال كتم، في شمال دارفور) وساني هايي (شمال غرب مليط، في شمال دارفور)، وأعقب ذلك قصف قرية كلركة (شرق حور أبشي، في جنوب دارفور) في ١٠ كانون الثاني/يناير، وجبل أدولا وأجرا (شرق شعيرية، في جنوب دارفور) في ١٢ كانون الثاني/يناير. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أيضاً، أكدت دورية تحقيق تابعة للعملية المختلطة أن قرية كلركة تعرضت للقصف. وفي اليوم نفسه، أبلغت العملية المختلطة عن قيام طائرة بيضاء، بقصف مهاجرية، في جنوب دارفور.

٣٥ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، دخلت مركبات مدججة بالسلاح تابعة لحركة العدل والمساواة إلى مهاجرية واشتبكت الحركة في ١٥ كانون الثاني/يناير مع قوات جيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي. وعقب الاشتباكات انسحبت قوات جيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي وسيطرت حركة العدل والمساواة على مهاجرية ولابادو القريبة منها. وأنشأت العملية المختلطة مستشفى مؤقتا في موقع فريقها في مهاجرية لمساعدة الجرحى.

٣٦ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أُفيد بأن تعزيز قريضة من جانب القوات المسلحة السودانية، الذي كان هدفه الحد من تقدم حركة العدل والمساواة فيما كان في السابق أراضي خاضعة لجيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي، أدى إلى اشتباك القوات المسلحة السودانية مع جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي وانتزاع سيطرة هذا الأخير على البلدة.

٣٧ - وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير، قامت الحكومة، على ما يبدو في محاولة لطرد حركة العدل والمساواة، بعدة غارات جوية في مهاجرية، وهي غارات أكدتها العملية المختلطة. وحسب السكان المحليين، أصابت قنبلتان مخيما للمشردين داخليا مما أسفر عن إحراق ثمانية منازل، وإلحاق أضرار بخمسة منازل، ومقتل طفل. ولجأ حوالي ١٠٠٠ مدني إلى مخيم العملية المختلطة.

٣٨ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير أيضا، تلقت العملية المختلطة تقارير غير مؤكدة مفادها أن حكومة السودان قامت بعمليات قصف جوي في شمال دارفور (على بعد ٢٤ كيلومترا غرب حسكيتيه وجنوب أم كداده). وأفيد بأن ١٥ شخصا لقوا مصرعهم في أعمال القتال. وما زالت العملية المختلطة تحقق في الحادث.

٣٩ - وفي ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير، اشتبكت القوات المسلحة السودانية مع مجموعة تتقدم من حركة العدل والمساواة على بعد ٩ كيلومترات من وسط الفاشر. وسُمع دوي قصف شديد في عدة مناسبات في جميع أرجاء البلدة. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير أيضا، أكدت العملية المختلطة أن عمليات قصف جوي حكومية جرت في مهاجرية حيث اجتمع ٣٠٠٠ مدني في مخيم العملية المختلطة طلبا للمأوى والحماية.

٤٠ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير، أبلغت السلطات السودانية العملية المختلطة بأنها تعتقد أن حركة العدل والمساواة تنوي الشروع في أعمال قتال أوسع نطاقا في جنوب دارفور وأن القوات المسلحة السودانية بالتالي ستستخدم "كل الوسائل الممكنة" لإخراج حركة العدل والمساواة من المنطقة. كما دعت السلطات السودانية العملية المختلطة إلى نقل الموظفين إلى مكان آخر خارج موقع فريق مهاجرية، بهدف "تفادي أي خسائر

لا لزوم لها في الأرواح، كما وقع في حركته.“ وخلال هذه الاتصالات، بين المسؤولون الحكوميون أنهم يعتبرون منطقة مهاجرة منطقة حيوية لأمن جنوب دارفور وكردفان.

٤١ - وفي ضوء هذه التطورات، بُذلت جهود دبلوماسية مكثفة في الخرطوم وأديس أبابا، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، لإقناع الحكومة وحركة العدل والمساواة بوقف أعمال القتال، بما يشمل عقد اجتماع بيني وبين الرئيس البشير خلال مؤتمر القمة. وخلال هذه الاتصالات، دعت الأمم المتحدة حكومة السودان إلى التحلي بأقصى حد من ضبط النفس، وإلى الالتزام بالاتفاقات القائمة، بما في ذلك ما يتعلق بسلامة وأمن أفراد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وكان الرد الوارد من أعلى المستويات الحكومية هو أنه سيجري التحلي بضبط النفس وأنه لن يُطلب من العملية المختلطة الرحيل من مهاجرة - وهي حالة كانت ستعني ضمناً تعليق الأنشطة التي كُلفت بها البعثة في المنطقة. وقدم الرئيس البشير أيضاً تأكيداً شخصياً بأنه سيبدل قسارى جهوده لضمان سلامة المدنيين في منطقة مهاجرة وسلامة وأمان موقع فريق العملية المختلطة هناك.

٤٢ - وعقب محادثات مكثفة مماثلة مع قيادة حركة العدل والمساواة، سحبت الحركة قواتها، بحلول ٣ شباط/فبراير، إلى خارج مهاجرة بحوالي ٥٠ إلى ٦٠ كيلومتراً.

٤٣ - إلا أنه في تطور مُقلق وقع في اليوم نفسه، منع موظفو أمن حكوميون وفدا يتألف من مسؤولين كبار يقوده نائب قائد قوة العملية المختلطة من السفر إلى مهاجرة بدعوى خطورة الحالة الأمنية. وكان الوفد يعتزم تقييم الحالة الأمنية والاحتياجات إلى التعزيز فيما يخص موقع فريق العملية المختلطة. ويشكل هذا حرقاً واضحاً لاتفاق مركز القوات المبرم بين العملية المختلطة وحكومة السودان، الذي يكفل للعملية المختلطة حرية كاملة وغير مقيدة في التنقل دون تأخير في جميع أرجاء دارفور.

٤٤ - وإضافة إلى الأزمة في منطقة مهاجرة، ظل التنافر بين القبائل عاملاً رئيسياً من عوامل زعزعة الاستقرار في البيئة الأمنية في جنوب دارفور. ففي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، شنت جماعة من ١٥٠ مسلحاً يعتقد أنهم من قبيلتي السلامات والفلاتة هجوماً على اثنتين من جماعات الرحل، وهما الهبانية وأبو درق في الجزء الغربي من ود هجام، في جنوب دارفور. ووردت أنباء عن مقتل خمسة مدنيين، من بينهم امرأة، وسلب ٥٣٦ رأساً للماشية أثناء الهجوم. وجاء هذا الهجوم عقب حادثين آخرين بين القبائل: ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، زعم أن ٢٠ من رجال قبيلة الفلاتة قتلوا على يد أفراد من قبيلة الهبانية في التومات؛ وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وردت أنباء عن مقتل ٢٨ من أفراد قبيلة الهبانية عندما شنت مجموعة من قرابة ٧٠٠ مسلح من قبيلتي السلامات والفلاتة

هجومًا مضادًا على قرية ود هجام. وخلال بعثة إلى المنطقة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لاحظت العملية المختلطة أن نسبة ٨٠ في المائة على الأقل من القرية احترقت بالكامل، بما فيها المنازل والمتاجر. ومنذ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، تقدم العملية المختلطة دعماً فعالاً، بما في ذلك المساعدة اللوجستية، إلى مؤتمر المصالحة بين القبائل الذي بادرت الحكومة المحلية إلى تنظيمه.

٤٥ - وإضافة إلى ذلك، في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أدت اشتباكات بين قبيلة القمير الشمالية وقبيلة القمير الجنوبية في قرية انتكيننا، الواقعة على بعد ١٥٠ كيلومتراً جنوب نيالا، في جنوب دارفور، إلى موت ما يقارب ٢٠ شخصاً، معظمهم من القادة المجتمعين من قبيلة القمير الجنوبية. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نشب قتال من جديد بين القبيلتين، أدى إلى قتل ١٠ أشخاص حسبما ورد من أبناء.

٤٦ - وتنجم هذه الاشتباكات عن منازعات طويلة الأمد على الولاية القضائية على الأراضي والسلطة المحلية فيما بين الجماعات في سياق انتشار الأسلحة النارية، وغياب القانون والنظام، وفي ظل ظروف اقتصادية متردية. وتؤكد الاشتباكات الحاجة إلى تحسين الحكم المحلي وآليات تسوية المنازعات، وإلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤٧ - وفي زالنجي، في غرب دارفور، اشتد التوتر بين الرحل المسلحين والمشردين داخلياً حول مخيم حصاصي للمشردين داخلياً. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصيب مشردان داخلياً على إثر إطلاق النار من جانب أحد المسلحين من الرحل، ثم تعرض المسلح لضرب مبرح على يد المشردين داخلياً ومات في صباح اليوم التالي في مستشفى زالنجي. ورد مسلحون من الرحل بإطلاق النار على ثلاثة من المشردين داخلياً، بمن فيهم طفل، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وساهم الانتشار السريع للعملية المختلطة والقوات المسلحة السودانية، فضلاً عن التعاون الوثيق بين جميع أقسام العملية المختلطة في زالنجي والسلطات المحلية، في نجاح تسوية النزاع وحال دون مواصلة تصعيده.

خامساً - الحالة الإنسانية

٤٨ - زاد استمرار العنف أثناء الفترة المشمولة بالتقرير من ضعف المدنيين في دارفور، في حين أدى تشريد أعداد إضافية من السكان إلى ارتفاع عدد الذين يعتمدون على المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح. وفي عام ٢٠٠٨، وقعت ٣١٧ ٠٠٠ حالة تشريد تقريباً (مقارنة بـ ٣٠٠ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠٠٧)، وبذلك أصبح العدد الإجمالي للمشردين في دارفور يتجاوز ٢,٧ مليون شخص.

٤٩ - ونتيجة للعنف، تضطر المنظمات الإنسانية إلى الحد من تنقلها عن طريق البر، وتعتمد بشكل متزايد على العتاد الجوي. غير أن برامج الإغاثة والإنعاش المبكر تواصلت على طول الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية مثل الأغذية على المجتمعات المحلية التي تعتمد على المعونة، فضلا عن برامج التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي.

٥٠ - وفي نفس الوقت، حالت القيود المفروضة على العمليات الجوية دون حرية تنقل المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح، بما في ذلك في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عندما ألغت مفوضية العون الإنساني التابعة للحكومة كل الرحلات الجوية لبرنامج الأغذية العالمي طوال اليوم. وفي جنوب دارفور، واصلت سلطات الدولة عرقلتها لتسليم الوقود اللازم لتشغيل مضخات المياه في مخيمات المشردين داخليا. وعلى الصعيد الاتحادي، لا يزال العديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة يلقي عناء كبيرا في الحصول على تأشيرات لموظفيها في المهلة المتفق عليها في إطار المديرية العامة للإجراءات التابعة للحكومة.

٥١ - كما ظلت الأوساط المعنية بالمساعدة الإنسانية مستهدفة في كثير من الأحيان بأعمال العنف أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حيث اختطفت ٢٢ مركبة و ٤ من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، واقتُحم ١١ ميني مخصصا للمساعدة الإنسانية. ومما يبعث على القلق العميق أن الأرقام المسجلة في عام ٢٠٠٨ تثبت أن عدد الهجمات العنيفة التي تشن على العاملين في مجال المعونة الإنسانية تضاعف تقريبا مقارنة بالسنة الماضية. وفي عام ٢٠٠٨، اختطف ما مجموعه ٢٧٧ مركبة مخصصة للأنشطة الإنسانية (مقابل ١٣٧ في عام ٢٠٠٧)، واختطف ٢١٨ عاملا في مجال المساعدة الإنسانية (مقابل ١٤٧ في عام ٢٠٠٧)، وتعرض ١٩٢ ميني مخصصا للمساعدة الإنسانية للهجوم (مقابل ٩٣ في عام ٢٠٠٧)، وتعرض ٣٦ موظفا لإصابات (مقابل ٢٤ في عام ٢٠٠٧). وفي عام ٢٠٠٨، قُتل ١١ موظفا، ولا يزال أربعة موظفين في عداد المفقودين (في حين مات ١٣ موظفا في عام ٢٠٠٧). فهذه الإحصاءات هي بمثابة تذكرة صارخة بالأخطار التي تتعرض لها الأوساط المعنية بتقديم المعونة التي تعمل في كافة أنحاء دارفور وبالشجاعة التي أبان عنها العاملون في تلك الأوساط.

٥٢ - وعلى الرغم من هذه التحديات، هناك بعض التطورات الإيجابية، حيث نزلت في معظم أنحاء دارفور كميات كافية من الأمطار، مما أتاح زراعة الأرض لعدد أكبر من الناس مقارنة بالسنوات الماضية. وبالتالي، يتوقع أن تكون المحاصيل في غرب وجنوب دارفور أفضل في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧. ومع انتهاء موسم الأمطار في أنحاء دارفور، استؤنفت حركة الترحال الموسمية. كما أن زيادة نشر الشرطة السودانية في المناطق الزراعية لحماية

المحاصيل، والتعبئة المجتمعية، بوسائل منها إنشاء لجان أمنية لتيسير الاتفاق بشأن الطرق التي يسلكها الرحل، كفلت تراجع مستوى النزاع على طول تلك الطرق مقارنة بالسنوات الماضية.

سادسا - العملية السياسية

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز أي تقدم في العملية السياسية بسبب الأعمال العسكرية التي قامت بها حركة العدل والمساواة، واستئناف عمليات القصف الجوي التي نفذتها الحكومة، ووجود شعور عام بأن جميع الأطراف المعنية تنتظر قرارا من المحكمة الجنائية الدولية بشأن طلب المدعي العام إصدار مذكرة توقيف في حق الرئيس البشير. وفي هذا السياق، لم تتغير مواقف الأطراف الرئيسية. وواصل جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد رفض إمكانية الحوار مع حكومة السودان؛ واستمرت حركة العدل والمساواة في ادعائها بأنها مستعدة لإجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة ولكن أعمالها على أرض الواقع، ولا سيما الهجوم الذي شنته على جيش تحرير السودان/جناح مني ميناوي في مهاجرية يوم ١٥ كانون الثاني/يناير، كانت مؤشرا على وجود نية لديها للتركيز على العمل العسكري. وإضافة إلى ذلك، واصلت حركة العدل والمساواة رفض إشراك حركات أخرى في محادثات السلام. كما أن القتال الذي دار بين قوات حكومة السودان وجيش تحرير السودان/جناح مني ميناوي في قريضة كان من الممكن أن يهدد الأمن والترتيبات السياسية المتفق عليها بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان/جناح مني ميناوي.

٥٤ - وفي إطار متابعة ملتقى أهل السودان الذي أطلقه الرئيس البشير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قام الرئيس بزيارة دارفور في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، حيث دشّن مبان حكومية شُيّدت حديثا وحضر لقاء حاشدا في قرية سويلنغا الواقعة بالقرب من الفاشر، كانت الحكومة قد شيدها كقرية نموذجية بهدف إعادة التوطين الطوعية لأهالي دارفور المشردين بسبب النزاع.

٥٥ - وأصدر الرئيس في وقت لاحق مراسيم في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تُنشأ بموجبها ثلاث لجان لمعالجة المسائل الأساسية المتعلقة بالنزاع الدائر في دارفور، وهي لجنة لتقييم الهيكل الإداري لولايات دارفور، ولجنة لمتابعة أعمال مؤتمرات المصالحة، ولجنة للإدارة الأهلية. وسيكون من الأهمية بمكان أن تحقق هذه اللجان نتائج ملموسة من أجل نبيل ثقة أهالي دارفور.

٥٦ - وإلى غاية ٣١ كانون الثاني/يناير، لم تعتمد الحكومة التوصيات الصادرة عن ملتقى أهل السودان للمضي قدماً في مفاوضات مباشرة مع الحركات المسلحة، على النحو المتوخى. وعلاوة على ذلك، أعربت منذ ذلك الحين بعض الأطراف التي شاركت في الجلسة الافتتاحية للملتقى عن قلقها بصفة علنية إزاء مصداقية هذه المبادرة. وبالإضافة إلى ذلك، تبذرت إلى حد كبير احتمالات مشاركة حزب المؤتمر الشعبي في هذا الملتقى بسبب إلقاء القبض على زعيم الحزب، حسن الترابي في ١٥ كانون الثاني/يناير، بعد التصريحات التي أدلى بها دعماً لدعوى المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس البشير قبل ذلك بيومين.

٥٧ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، اجتمعت في الدوحة اللجنة الوزارية الأفريقية العربية المخصصة المعنية بتسوية أزمة دارفور. وقام رئيس وزراء قطر، حمد بن جاسم بن حبر آل ثاني، بافتتاح الاجتماع الذي حضره ممثلون رسميون عن بوركينا فاسو وتشاد والجزائر والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والسنغال والكونغو ومصر ونيجيريا والمغرب والمملكة العربية السعودية، كما حضر الاجتماع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جان بينغ، ومفوض مجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، رمطان لعمامرة، ونائب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد بن حلي، وكذلك كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور جبريل باسولي. وقدم كبير الوسطاء في كلمته أمام الاجتماع تقريراً تناول آخر المستجدات عن أعماله مع الأطراف الرئيسية وحكومة قطر بشأن الاتفاق الإطاري، وأعرب عن عزمه عقد اجتماع مع الأطراف في أقرب وقت ممكن. وأعرب المشاركون في الاجتماع الوزاري في البيان الصادر عن هذا الاجتماع عن تأييدهم للجهود التي يبذلها السيد باسولي وحكومة قطر لتيسير استئناف محادثات السلام في الدوحة. ودعا البيان قطر والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إلى إرسال وفد إلى نيويورك لبحث مع أعضاء مجلس الأمن مسألة تعليق جميع الدعاوى المتصلة بدارفور والمعروضة أمام المحكمة الجنائية الدولية لما فيه مصلحة عملية السلام.

٥٨ - وأعرب جميع المشاركين في الاجتماع عن قلقهم إزاء الأثر السلبي الذي يحتمل أن تخلّفه على عملية السلام مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في حق الرئيس البشير. وحث السيد باسولي المشاركين في الاجتماع على الضغط على الأطراف لتوقيع الاتفاق الإطاري في أسرع وقت ممكن من أجل إيجاد الزخم وهيئة منبر للحوار والمشاركة المستمرة في أعقاب قرار المحكمة الجنائية الدولية.

٥٩ - ولئن كان الهدف الشامل لأي اتفاق إطاري هو في الواقع وضع البارامترات لمحدثات السلام النهائية، فإن إحدى النتائج الفورية لتوقيعه هي حدوث تحسن في الوضع الأمني من خلال وقف أعمال القتال، شريطة امتثال الأطراف لأحكام الاتفاق. ومن المقرر عقد اجتماع أولي بين الحكومة وحركة العدل والمساواة في النصف الأول من شباط/فبراير، بالرغم من أن الاشتباكات الحاصلة مؤخرا في جنوب دارفور قد أخلت بتلك الخطة.

٦٠ - وبالنظر إلى التصعيد الحاصل مؤخرا وإلى آليات النزاع حتى الآن، من المستبعد تماما أن يجري توقيع الاتفاق بدون دعم ودور مباشر من جانب كافة الدول الأعضاء التي لها تأثير على الأطراف. وإنني أحث هذه البلدان على أن تضطلع بمسؤوليتها في هذا الصدد.

سابعاً - ملاحظات

٦١ - إن تصعيد مستوى العنف في دارفور يدل على تركيز على النزاع بدلا من الالتزام التزاما جديا بالمفاوضات السلمية. وإنني أشجب العنف وعواقبه على السكان المدنيين وأكرر تأكيد إدانتي للهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على مهاجرة، واستخدام حكومة السودان لعمليات القصف الجوي، وأحث الحكومة على الامتناع عن استخدام عمليات التحليق العسكري الهجومية وأهيب بجميع الأطراف أن تمتنع عن الهجمات على المناطق المدنية. وفيما يتصل بأعمال القتال الحاصلة مؤخرا، ومراعاة لاستنتاجات التقرير المتعلق بحادثة كَلَمَا، أذكر جميع الأطراف بمسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي أن تكفل سلامة وأمن المدنيين والأفراد التابعين للاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة ومقدمي المساعدة الإنسانية في دارفور.

٦٢ - وبالرغم من القدرة المحدودة المتاحة لها، تمكنت العملية المختلطة، على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير من إحداث أثر على أرض الواقع. وإنني أشيد بجهود العملية المختلطة والبلدان المساهمة بقوات المبدولة لكي يبلغ الانتشار العسكري ٦٠ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بالرغم من الصعوبات الهائلة، بما في ذلك الحالة الأمنية المتقلبة في دارفور. وكان التعاون المستمر من جانب حكومة السودان خلال الأشهر القليلة الماضية مهما في تحقيق هذا المستوى من الانتشار. وسيكون من المهم للغاية أيضا أن يعجل المساهمون بالقوات وبأفراد الشرطة تحضيراتهم واستعدادهم للانتشار، تدعمهم في بعض الحالات البلدان المانحة. وإذا لم يحدث هذا، فلن نحقق أهدافنا المتصلة بالانتشار.

٦٣ - وإنني واثق من أنه سيتم تحقيق المزيد من الإنجازات متى بلغت البعثة قدرتها التشغيلية الكاملة. بيد أنه خلال المضي قدما، سيكون من المتطلبات الهامة تحقيق تكامل قدرات

القوات الموجودة في الميدان حالياً. ويظل توفير المعدات التي لم توفّر بعد، ولا سيما طائرات الهليكوبتر العسكرية، أمراً حاسماً بالنسبة لزيادة القدرة على التحرك والأثر التشغيلي للبعثة. وإني أكرر ندائي للدول الأعضاء التي بوسعها إتاحة هذه القدرات التي لا غنى للبعثة عنها أن تقوم بذلك دون مزيد من التأخير.

٦٤ - وفي الوقت نفسه، تُبرز آخر التطورات الأمنية مرة أخرى التحديات الأساسية التي لا تزال العملية المختلطة تواجهها أثناء الاضطلاع بعملياتها في بيئة لم تُبدِ فيها الأطراف أي نية للتخلي عن استخدام القوة، وتؤكد كذلك الحاجة الملحة لتسوية شاملة لأزمة دارفور. وفي الأثناء، تواصل العملية المختلطة الموازنة بين الأولويتين المزدوجتين وهما مواصلة الانتشار من أجل تنفيذ ولايتها بشكل أفضل مع التقليل إلى أدنى حد من الخطر على الأفراد في بيئة أمنية من الدرجة الرابعة. والنهج المعتمد هو التركيز في الأجل القصير على التدابير الرامية إلى تعزيز سلامة وأمن الموظفين (بما في ذلك تحسين التدابير الأمنية في مواقع الأفرقة) والاتفاق على تحديد الموظفين الذين لا غنى عنهم، وكفالة توافر الإمدادات وغيرها من المؤن حتى يتمكن الأفراد من مواصلة العمليات لفترة معقولة إذا حدث تدهور خطير في الحالة الأمنية. وفي الوقت نفسه، سيستمر الانتشار في حالة الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة والأفراد الذين يسهمون مباشرة في قدرة البعثة على حماية المدنيين وموظفيها وأصولها.

٦٥ - وفي نهاية المطاف، تقع مسؤولية إحراز التقدم على عاتق الأطراف. فحكومة السودان والحركات المسلحة المتمردة يجب أن توقف أعمال القتال وتدخل في حوار برعاية وساطة الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة. والحكومة هي التي يجب أن تتخذ إجراءات ملموسة لإثبات جديتها فيما يتعلق بنتائج ملتقى أهل السودان. ومن الأمور الحاسمة بالنسبة للاستقرار الإقليمي والسلام الدائم في دارفور أن تحسّن حكومتا تشاد والسودان علاقتهما.

٦٦ - وفي أعقاب العنف الحاصل في مهاجرية، من الواضح أن الأطراف تفتقر إلى الإرادة والقدرة على تجاوز هذا النزاع بمفردها. وإني أهيب بالدول الأعضاء التي لها تأثير على الأطراف أن تقوم بدور نشط في دعم جهود كبير الوسطاء المشترك باسولي للعمل مع الأطراف من أجل التوصل إلى حل سياسي متفاوض عليه.

٦٧ - وبخصوص الطلب الصادر في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ عن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من أجل مذكرة توقيف في حق الرئيس البشير، تحترم الأمم المتحدة استقلال المحكمة وإجراءاتها القضائية، وتؤكد تصميمها على مواصلة العمل بحثا عن حل للنزاع. وستستمر عملياتنا لحفظ السلام وأعمالنا في مجالات الوساطة والمساعدة الإنسانية والتنمية في السودان بصورة محايدة. ومع التسليم بأهمية كل من السلام والأمن بالنسبة للبحث عن حل

في دارفور، فإن الدول الأعضاء تقع على عاتقها، لهذا الغرض، مسؤولية تشجيع حكومة السودان على أن تتعامل مع قرار المحكمة بروح من المسؤولية، والعمل مع السودان بطريقة تهيئ إمكانية التوصل إلى حل سياسي للتراع.
